

تحديات الهجرة غير الشرعية في ليبيا: الآثار الاجتماعية والاقتصادية

د. عمر مفتاح سالم الصالحي — قسم علم الاجتماع — كلية الآداب — جامعة مصراتة
البريد الإلكتروني: omar.assalhi2016@gmail.com

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية ظاهرة الهجرة غير الشرعية المتفاقمة في ليبيا، مع التركيز على عواقبها الاجتماعية والديموغرافية الخطيرة، وتحلل الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمهاجرين، وعوامل الجذب التي تدفعهم إلى الهجرة إلى ليبيا، وتسلط الدراسة الضوء على تأثير الهجرة غير الشرعية على التركيبة العمرية والجنسية في ليبيا، مما يسهم في عدم الاستقرار الاجتماعي والتحول الديموغرافي، وتكشف الورقة محاولات توطين المهاجرين، وتقدم سيناريوهات مستقبلية؛ لمعالجة التداعيات الديموغرافية والاجتماعية، كما تبحث الورقة في التوتر القائم بين الاعتماد الاقتصادي على العمالة المهاجرة والرفض الشعبي الواسع النطاق، والذي تغذيه المخاوف المتعلقة بالهوية والأمن والثقافة، وتؤكد النتائج على الحاجة الملحة لتدخل الدولة ووضع استراتيجيات شاملة؛ لتحقيق التوازن بين الضرورات الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والأمن، بما يضمن الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستقبلية في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الاستقرار الاجتماعي، التغير الديموغرافي، الأثر الاقتصادي، التوتر المجتمعي، وسياسات الهجرة.

Abstract:

This research paper examines the escalating phenomenon of irregular migration in Libya, focusing on its serious social and demographic consequences. It analyses the social and demographic characteristics of migrants and the factors that drive them to migrate to Libya. The study highlights the impact of irregular migration on Libya's age and gender composition, contributing to social instability and demographic shifts. The paper explores attempts to resettle migrants and presents future scenarios for addressing the demographic and social repercussions. It also examines

the tension between economic dependence on migrant labour and widespread public rejection, fuelled by concerns related to identity, security, and culture. The findings underscore the urgent need for state intervention and the development of comprehensive strategies to balance economic necessities with social cohesion and security, thereby ensuring social stability and future development in Libya.

Keywords: Irregular migration, social stability, demographic change, economic impact, social tension, & migration policies.

المقدمة:

تعتبر الهجرة غير الشرعية إحدى الظواهر العالمية المعقدة، التي اكتسبت أبعاداً أكثر حساسية في ليبيا خلال العقد الأخيرين، حيث أصبحت الدولة نقطة عبور رئيسية للمهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء إلى أوروبا، وتزايدت أعداد المهاجرين غير النظاميين إلى ليبيا؛ نتيجة تزاوج عدة عوامل، منها: الفقر المدقع، والصراعات المسلحة، وانعدام فرص العمل في البلدان الأصلية، إضافة إلى ضعف قدرة الدولة الليبية على مراقبة حدودها الواسعة والطويلة مع دول الجوار. (الكيلاني، 2020؛ الخليل، 2025).

تُشكل الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا ظاهرة معقدة تتجاوز حدود التحديات الأمنية، لتصل إلى أعماق النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الليبي، وسط الاضطرابات السياسية المستمرة والفوضى الأمنية التي تعصف بالبلاد منذ سنوات، أصبحت ليبيا وجهة جذب لمئات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين للباحثين عن فرص عمل وعيش أفضل، مما يُولد تداعيات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية عميقة، وفقاً للبيانات حتى نهاية سبتمبر 2025، وبلغ عددهم حوالي 867,055 مهاجراً، بزيادة 19% عن العام السابق (725,304 مهاجر)، مع تركيز 53% منهم في المناطق الغربية، وتسيطر جنسيات السودان (33%)، والنيجر (22%)، ومصر (19%)، وتشاد (10%) على التوزيع الديموغرافي (عين ليبيا، 2025)، هؤلاء المهاجرون، الذين يعملون غالباً في قطاعات العمالة الزراعية، والإنشائية، والخدمية غير

الرسمية، يُسهمون في تشويه ميزان القوى الديموغرافية ويُثيرون توترات اجتماعية متزايدة حول الهوية الثقافية والأمن المجتمعي.

تتفاقم هذه الظاهرة بفعل شبكات التهريب المحلية والدولية التي تستغل الفراغ الأمني، إلى جانب زيادة عمليات الترحيل والاحتجاز التي سجلت في مايو 2025 وحدها ترحيل 3,099 مهاجراً من 21 جنسية (رئاسة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية - ليبيا، 2025).

ومع ذلك، يظل التركيز على الآثار المحلية: تغييرات في تركيبة سكان المدن الكبرى، وضغوط على أسواق العمل، وتصاعد التوترات الاجتماعية الناتجة عن الاختلافات الثقافية والمنافسة على الموارد المحدودة، وتُظهر للدراسات أن هذه الهجرة تُعمق الفجوات الاجتماعية وتُهدد الاستقرار الاقتصادي، مما يتطلب تحليلاً دقيقاً لفهم أبعادها وصياغة سياسات متوازنة (Mengüaslan & Arman, 2022; Orsini et al., 2022).

تُعرف الهجرة غير الشرعية في ليبيا، وفقاً للقانون الليبي رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة، بأنها: "كل من دخل أراضي ليبيا، أو قام بها بقاء دون إذن، أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها، أو العبور إلى دولة أخرى؛" مما يجعل المهاجر غير القانوني مجرمًا في ذات الفعل، مع حصر الأعمال المرتبطة بها في أفعال تهريب، مثل: الإخفاء، أو النقل لدخل البلاد مع العلم بعدم شرعية الوجود (أبو زيد، 2025؛ الطوباشي، 2020)، وقد اكتسبت هذه الظاهرة أبعاداً خطيرة بعد أحداث 17 فبراير 2011، حيث تحولت ليبيا من دولة عبور إلى مركز استقرار جزئي، مع تصاعد التدفقات إلى أكثر من 700 ألف مهاجر من 44 دولة وفق المنظمة الدولية للهجرة (وكالة الأمم المتحدة للهجرة IOM، 2022م)، مرتفعة من 704 آلاف في 2018م، مدفوعة بانفلات أمني وحدود مترامية (4300 كم برية، 1900 كم ساحلية) مع ست دول إفريقية، وإجراءات أوروبية مشددة كوكالة فرانتكس (شبيك، 2023؛ إدارة البحوث والدراسات: قسم الدراسات الاستراتيجية، 2018). يُعزز هذا التصاعد شبكات تهريب منظمة تستغل الفوضى السياسية، مما يجعل ليبيا ممراً

رئيسياً نحو أوروبا عبر "قوارب الموت" بنسب وفيات تصل 30% أحياناً، مع تكدّس في الجنوب (غات، سبها)، ثم الساحل (طرابلس 12,260، مصراتة 71,718 مهاجراً).
تكمّن أهمية دراسة آثار الهجرة غير الشرعية اجتماعياً واقتصادياً في تداخلها مع الأبعاد الأمنية والسياسية، حيث أدت إلى إخلال ديمغرافي بتواجد 44 جنسية (90% ذكور 20-45 سنة)، مما أثار ظواهر سلبية، كالتسول، والسحر، والدعارة، والتنصير، وزواج مهاجرين من ليبيات (105 حالات في الكفرة 1980-2004)، مع انتشار جرائم منظمة (سرقة، ومخدرات، وتجارة بشر) تشكل 01% من الجرائم الكلية، وتهديداً ثقافياً للنسيج المحافظ الليبي (شبيك، 2023؛ الذرعاني، 2023). واقتصادياً تستنزف الموارد العامة في الإيواء والخدمات الصحية، وتزيد البطالة عبر عمالة غير نظامية رخيصة في البناء والزراعة، وتخلق سوقاً موازياً وتهريباً (سلع، ووقود)، وتحدث غسيل أموال وتحويل عملة صعبة، مما يهبط القدرة الشرائية ويثقل البنية التحتية (كهرباء، ومياه)، مع تكاليف ترحيل بملايين الدولارات (أبوزيد، 2025؛ البوسيفي، 2025). تُبرز هذه الآثار حاجة ماسة لمقاربة شاملة تربط بين معالجة الأسباب الجذرية في دول المصدر والتدابير المحلية، للحفاظ على استقرار ليبيا كدولة عبور هشة أمنياً وسياسياً.

تحديد مشكلة البحث:

تكمّن مشكلة البحث الأساسية في التحديات المتعددة الأبعاد، التي يفرضها وجود مئات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين داخل ليبيا الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الليبي، خاصة في ظل غياب إطار قانوني وتنظيمي فعال يحكم تدفقهم ولندماجهم، يتمثل الجوهر في كيفية تأثير هذه الهجرة على الخصائص الديموغرافية للمهاجرين أنفسهم، مثل: (العمر، والجنس، والمهارات، والجنسيات المهيمنة)، وعلى المجتمع المضيف من خلال تغييرات ديموغرافية (كزيادة الكثافة السكانية في المناطق الحضرية الغربية)، وآثار اجتماعية مثل: (التوترات الثقافية والصراعات حول الهوية)، واقتصادية (كالمنافسة على فرص العمل والتأثير على الدخل القومي)، فمع ارتفاع أعدادهم بنسبة 19% سنوياً، يواجه المجتمع الليبي

ضغوطاً متزايدة على الموارد العامة، مثل: الخدمات الصحية والتعليمية، بالإضافة إلى تفاقم البطالة بين الشباب الليبي، بسبب العمالة الرخيصة غير المنظمة، مما يُولد دورة من التوترات المجتمعية المرتبطة بالأمن والثقافة.

تتجلى المشكلة أكثر في عدم التوازن بين الفوائد الاقتصادية المحتملة، مثل: (ملء النواقص في العمالة في القطاعات غير الرسمية) والمخاطر الاجتماعية والأمنية (كالتوترات العرقية والجرائم المرتبطة بالشبكات غير الشرعية)، حيث تفتقر السياسات الحالية إلى آليات فعالة للتنظيم والاندماج، مما يعزز الانتهاكات الحقوقية ويُعمق الفجوات الاجتماعية، ومن هنا يُصاغ السؤال البحثي الرئيسي كالتالي: "كيف تؤثر الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا على التوازن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الليبي؟ وما هي الاستراتيجيات السياسية التي يمكن أن تحقق التوفيق بين الاستفادة الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والأمني؟". ومن هذا السؤال الرئيسي تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي الخصائص الاجتماعية والديموغرافية الرئيسية للمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا؟
2. ما هي الآثار الديموغرافية والاجتماعية المباشرة لهذا التدفق على المجتمع الليبي؟ مثل تغييرات الكثافة السكانية، والضغط على الخدمات العامة، والتوترات الثقافية في المدن الكبرى؟
3. كيف يؤثر وجود المهاجرين غير الشرعيين على سوق العمل الليبي وللدخل القومي؟ مع التركيز على المنافسة في القطاعات غير الرسمية والتأثير على الأجور والإنتاجية؟
4. ما هي أسباب وأشكال التوتر المجتمعي الناتج عن الهجرة؟ خاصة فيما يتعلق بالهوية الثقافية، والاندماج الاجتماعي، والمخاوف الأمنية المرتبطة بالجريمة والشبكات غير الشرعية؟
5. أي استراتيجيات سياسية وقانونية يمكن اقتراحها لتنظيم الهجرة، تعزيز الاندماج، وتحقيق توازن بين الفوائد الاقتصادية والحماية الاجتماعية والأمنية، مع مراعاة الاعتبارات الإنسانية؟

أهداف البحث:

1. تحليل الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا.

2. تقييم الآثار الديموغرافية والاجتماعية المترتبة على الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي.
3. دراسة الأثر الاقتصادي للهجرة غير الشرعية على ليبيا من حيث العمالة والدخل القومي.
4. استكشاف أسباب التوتر المجتمعي المرتبط بالهوية والثقافة والأمن بسبب الهجرة.
5. اقتراح استراتيجيات سياسية لتحقيق التوازن بين الفوائد الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والأمني.

أهمية البحث:

تكمن أهمية دراسة هذه الظاهرة فيما تتركه من آثار عميقة على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، حيث تؤثر على النسيج المجتمعي المحلي، وتزيد من معدلات الجريمة، وتضغط على الموارد الاقتصادية والخدمات العامة، ما يجعل البحث في حلول فعالة للحد من هذه الظاهرة ضرورة استراتيجية للدولة الليبية (جواب الله، 2021م)، كما أن الهجرة غير الشرعية تمثل تحدياً كبيراً على الصعيد القانوني، إذ تتطلب سياسات وطنية وإقليمية متكاملة تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومع البروتوكولات المتعلقة بمكافحة تهريب البشر والاتجار بهم (س. مصباحي وع. مصباحي، 2025م)، وفيما يلي عرض لأهمية الدراسة النظرية والتطبيقية:

- الأهمية النظرية:

تتمثل أهمية البحث النظرية في توضيح كيف تساهم الهجرة غير الشرعية داخل ليبيا في تطوير نظرية الهجرة في سياقات الدول المضطربة، خصوصاً من خلال فهم ديناميكيات الاندماج والهوية والضغط على الموارد في بيئة مركبة، يبرز البحث آليات التغيرات الديموغرافية والاجتماعية الناتجة عن وجود مهاجرين داخل البلد نفسه، وليس كعنصر عبور فقط، ويقترح إطاراً تحليلياً يمكن تطبيقه في سياقات مشابهة في المنطقة.

- الأهمية التطبيقية:

- تزويد صانعي السياسات في ليبيا والمنظمات الدولية بمعلومات محدثة حول التركيبة السكانية للمهاجرين داخل ليبيا، وتحديد المناطق الأكثر تأثراً، مما يساعد في توزيع الموارد العلمية (الصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية) بشكل أفضل.
- تقديم توصيات قابلة للتنفيذ السياقات في ليبيا الحالية، لتخفيف التوترات الاجتماعية، والحد من الضغوط على سوق العمل والقطاعات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية.
- دعم تصميم سياسات حماية الإنسان وتوطيد الأمن الداخلي من خلال توصيات حول تنظيم الترحيل والإجراءات القضائية والإدارية المتعلقة بإقامة المهاجرين وحقوقهم، بما يوازن بين الاعتبارات الإنسانية والأمنية والاقتصادية.
- إعداد قاعدة معلومات تعزز قدرة المجتمع الأكاديمي والجهات الحكومية على رصد التغيرات المستقبلية في الهجرة غير الشرعية داخل ليبيا، وتوجيه الدراسات والموارد نحو القضايا ذات الأولوية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي في إطار مراجعة الكتابات السابقة كأداة منهجية أساسية، لتحقيق أهدافه وتلبية تساؤلاته البحثية، حيث قام البحث على مراجعة وتحليل مجموعة من الدراسات والتقارير الأكاديمية والرسمية حول الهجرة غير الشرعية في ليبيا، وتصنيفها حسب الأسئلة البحثية، ثم مقارنتها لاستخلاص أوجه الاتفاق والاختلاف والفجوات، مع التركيز على الإجابة الشاملة عن السؤال الرئيسي بأسلوب وصفي تحليلي، يربط الخصائص الديموغرافية بالآثار الاجتماعية والاقتصادية واقتراح حلول متوازنة.

الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمهاجرين:

تُظهر البيانات المتاحة ملامح ديموغرافية واضحة للمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا، حيث يشكل الذكور النسبة الأعظم بنحو 90% من الإجمالي، مع تركيز عمري يتراوح بين 20-45 سنة، مما يعكس فئة قوة عمل شابة وفعالة جسدياً، لكنها غالباً غير ماهرة، كما أفادت تقارير

المنظمة الدولية للهجرة (IOM) لعام 2023، مع نسبة 79% رجال، و11% نساء، و10% أطفال في إحصاءات 2023 اللاحقة، وأصول من 44-45 جنسية أفريقية رئيسية (63% جنوب الصحراء، و29% شمال إفريقيا، و8% الشرق الأوسط وآسيا)، متركزين في 99-100 بلدية و551 محلة، مع 4443 فقط في مراكز احتجاز رسمية (شبيك، 2023م؛ إدارة البحوث والدراسات: قسم الدراسات الاستراتيجية، 2018؛ الخليل، 2025م).

يبرز هذا التوزيع الديموغرافي اختلالاً سكانياً يهدد التوازن الاجتماعي، إذ يصل العدد الإجمالي إلى 700-867 ألفاً (53% غرب ليبيا: طرابلس 12,260، ومصراتة 71,718، الزاوية 44,770؛ 34% الشرق: بنغازي 83,877، وإجدابيا 58,860؛ 13% الجنوب: الجفارة 34,480، والمرقب 40,143)، مع تزايد من 704 آلاف في 2018م إلى تقديرات أعلى في 2025، مما يعزي من ظواهر اجتماعية كالتكدس في الجنوب (غات، وسبها، وأوباري، ومرزق) ثم الساحل، وانتشار أمراض معدية (إيدز، وكبد، وسل) وثقافات دخيلة (سحر، وشعوذة)، خاصة مع 33% من سكان الكفرة مهاجرون في 2005م و105 زيجات مختلطة (1980م-2004م)، مما يُنذر بتغيير تركيبي ديموغرافي في الجنوب، والهجرة الداخلية لليبيين (الذراعاني، 2023م؛ المصراتي، 2014م).

تدفع عوامل جذب متعددة الأبعاد المهاجرين نحو ليبيا، اقتصادياً، أولاً: بتوفير فرص عمل غير نظامية في البناء، والزراعة، والخدمات، والرعي رغم الأجور المنخفضة، حيث يعتقد 40-64% أنها تحسّن الوضع المعيشي مقارنة بدول المصدر الفقيرة (فقر مدقع، وبطالة)، مع تحويل عملة صعبة، و46% يدخلون عبر التهريب لجمع المال العبور الأوروبي (1000 دولار/شخص)، ثانياً: جغرافياً بموقعها الاستراتيجي (حدود 4300-6000 كم مع مصر، والسودان، والنيجر، وتشاد، وتونس، والجزائر؛ ساحل 1900 كم قريب لامبيدوزا / مالطا)، وسهولة التسلل (47% فساد حدودي، 71% ودعم أقارب، 18% ومهربون)، ثالثاً سياسياً بانفلات أمني ما بعد 2011 يُضعف الرقابة، وإجراءات أوروبية مشددة (فرانتكس، وصوفيا،

وجدران حدودية) تُجبر على البقاء، مع غياب هبة للدولة ونزاعات داخلية تُخصب بيئة الشبكات (أبوزيد، 2025؛ المصراي، 2014؛ إدارة البحوث والدراسات: قسم الدراسات الاستراتيجية، 2018).

تُعزّز هذه الخصائص الاجتماعية تحديات مستقبلية، إذ يُشكل الشباب الذكور غالبية عاملة رخيصة تُنافس الليبيين (20% بطالة)، مما يُفاقم التوترات الثقافية والأمنية، مع عوامل جذب تتجاوز الاقتصاد إلى السياق الجيوسياسي، الذي يجعل ليبيا "محطة عابرة" مؤلمة، لكنها أفضل من "جحيم بلدانهم"، مُستدعية استراتيجيات توازن بين الحماية الإنسانية والسيادة الوطنية (شبيك، 2023م؛ معيوف، 2025م).

الآثار الديموغرافية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية

يُشكل التغيّر في التركيبة العمرية والجنسانية للمهاجرين غير الشرعيين عبئاً ديموغرافياً على المجتمع الليبي، حيث يتركز 90% منهم في فئة الذكور الشباب (20-45 سنة)، مما يُحدث اختلالاً جنسياً وعُمرياً يُفاقم التوازن السكاني في بلد يعاني من هشاشة أمنية واقتصادية، إذ يصل العدد إلى 700-867 ألف مهاجر من 44 جنسية، مع 33% من سكان الكفرة مهاجرون في 2005م وتزايد في الجنوب (غات، وسبها، وأوباري)، مما يُنذر بـ"قنبلة ديموغرافية" تهدد الهوية الليبية وتحوّل ليبيا من دولة عبور إلى استقرار جزئي بحثاً عن عمل في البناء والزراعة (شبيك، 2023م؛ الذرعاني، 2023م؛ الخليل، 2025م).

يعزز هذا الاختلال التوتر الاجتماعي وعدم الاستقرار، حيث أدى تواجد هويات متعارضة ثقافياً (44 جنسية، 63% جنوب الصحراء) إلى انتشار عادات دخيلة، كالتسول، والسحر، والشعوذة، والدعارة، وتجارة البشر، والمخدرات، مع زيادة الجرائم (01% من الإجمالي، سرقة، وقتل، وخطف)، وتفشّي الزواج المختلط (105 حالات في الكفرة 1980م-2004م) ويُثير مشكلات نسب أطفال وإعالة وجنسية، وزعزعة النسيج المحافظ المسلم عبر التصدير والردائل، مما يُولّد فوضى اجتماعية وصراعات قبلية خاصة في الجنوب، مع انتشار الرشوة

للوثائق وتهديد الأمن الصحي بأمراض معدية (إيدز، وسل، وكبدى) التي انتشرت في الأسواق والمساجد والمنازل بسبب ضعف الرقابة (البوسيفي، 2025م؛ الذرعاني، 2023م).
لما محاولات توطين المهاجرين، فتُمثل خطراً استراتيجياً، إذ لم تُنظمها قوانين مثل رقم 1987/6 ورقم 2010/84 بشأن دخول الأجانب والإقامة، وقانون 2023/29 لمكافحة التوطين جاء مقتضياً دون علاج جذري، مما سمح بالاستقرار في الجنوب الذي غير التركيبة السكانية وشجع هجرة لبيبي الجنوب شمالاً، مع حالات زواج تُهدد الديموغرافيا وتعزز الميليشيات والإرهاب عبر اختراقات حدودية، حيث يُحذر من "دولة أخرى" كما في السودان إذا استمر الوضع، مُستلزمًا تفعيلًا صارماً للقوانين وإعادة إلى الأوطان عبر UNHCR (أبوخرىص، 2025م؛ الكيلاني، 2020م).

تؤكد هذه الآثار ضرورة مقاربة شاملة تُعيد التوازن الديموغرافي وتُقاوم التفكك الاجتماعي، إذ يُحوّل الشباب للذكور غالبية المهاجرين مجتمعاً محافظاً إلى ساحة توترات ثقافية وأمنية مُستديمة (شبيك، 2023م؛ البوسيفي، 2025م).

الآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية

يعاني الاقتصاد الليبي من تبعية هيكلية للعمالة المهاجرة غير الشرعية في قطاعات أساسية، حيث يُشكل المهاجرون (700-867 ألفاً) مصدراً رئيسياً للعمالة الرخيصة في البناء، والزراعة، والخدمات، والرعي، والمحلات التجارية، مما يُعوّض نقص القوى العاملة الوطنية في ظل بطالة مرتفعة وضعف الإنتاجية المحلية، إذ يقبلون أجوراً زهيدة وظروفاً قاسية دون مهارات عالية، ويساهمون في دعم الاقتصاد الموازي عبر تحويل عملة صعبة (دولار) السوق السوداء وتهريب السلع - الوقود - المواشي، مع تقديرات تحويلات تصل 26 مليار دينار سنوياً (5.38 مليار دولار) غير مُدخلة للاقتصاد الرسمي (شبيك، 2023م؛ Marinov & Tawiri, 2020، 2020م؛ أبوزيد، 2025م).

يبرز هذا الاعتماد تناقضاً حاداً بين الفوائد الاقتصادية قصيرة الأمد والمخاوف الشعبية طويلة الأمد، إذ تُوفّر العمالة المهاجرة توفيراً للتكاليف وتُحفّز بعض الأنشطة (إنتاج منخفض لكن متواصل)، وتُقلّل الضغط عن نقص اليد العاملة في مهن "قذرة" أو خطيرة، لكنها تُفاقم البطالة بين الليبيين عبر منافسة غير نظامية، تُحدث عدم توازن سوقي (عرض زائد عن الطلب)، وتُثقل الموارد العامة بتكاليف الإيواء والخدمات الصحية والترحيل (ملايين الدولارات)، مع غسل أموال من التهريب وتهرب ضريبي يهبط القدرة الشرائية ويدمر البنية التحتية (كهرباء، مياه، صرف)، مما يُولّد تضخماً وارتفاع أسعاراً يُشعر الشعب بالتهميش (البوسيفي، 2025؛ إدارة البحوث والدراسات: قسم الدراسات الاستراتيجية، 2018).

يُعكس هذا التناقض هشاشة الاقتصاد الليبي، حيث تُصبح العمالة المهاجرة "ضرورة مفروضة" رغم مخاوف شعبية من تدهور القدرة التنافسية الوطنية وتعزيز الجريمة المنظمة، مُستلزمًا تنظيمًا قانونياً يُوازن بين الاستفادة والحماية، كما في توصيات تفعيل هيئة المرصد الوطني للهجرة (قرار 2023/87)، وضبط العمالة غير المسجّلة (أبوزيد، 2025؛ أبوخريص، 2025).

التوتر المجتمعي والتحديات الثقافية والأمنية:

لأثير الهجرة غير الشرعية مخاوف عميقة متعلقة بالهوية والثقافة والأمن في المجتمع الليبي، حيث يُشكل تواجد أكثر من 700 ألف مهاجر من 44 جنسية (63% جنوب الصحراء) اختلالاً ديموغرافياً يهدّد النسيج المحافظ المسلم، مع انتشار عادات دخيلة، كالتسول، والسحر، والشعوذة، والدعارة، وتجارة البشر، والمخدرات، وزيادة جرائم منظمة (1% من الإجمالي: سرقة، وقتل، وخطف)، وتفشي التنصير والزواج المختلط (105 حالات في الكفرة 1980-2004) يُثير قضايا نسب أطفال، وإعالة، وجنسية، مما يُولّد شعوراً بالغزو الثقافي وفقدان الهوية في مناطق الجنوب (33% مهاجرون في الكفرة 2005) والمدن (طرابلس، مصراتة). أمنياً، تُرتبط الظاهرة باختراقات إرهابية محتملة عبر حدود ضعيفة (4300-6000 كم)، وتعزيز شبكات تهريب تُغذي الميليشيات والفوضى، مع انتشار الرشوة للوثائق والأمراض

المعدية (إيدز، وسل، وكبدي) في الأسواق والمساجد، وزعزعة الاستقرار عبر توترات قبلية وتواجد 90% ذكور شباب (20-45 سنة) يُفَقِّمُ العنف والانحراف، خاصة في ظل انفلات ما بعد 2011م ونزاعات داخلية جعلت ليبيا "بيئة خصبة" للجريمة المنظمة وتهديد الأمن القومي (البوسيفي، 2025م؛ الكيلاني، 2020م).

يُؤثِّرُ هذا التوتر على الاستقرار الاجتماعي بشكل مدمر، إذ يُؤدِّي إلى تفكُّك النسيج عبر فقدان التضامن والتكافل، وظهور سلوكيات تُناقِضُ التقاليد (تسول في مداخل المساجد، وبائعون متجولون)، وتصدُّع أسري من ضغوط نفسية تُدفع الشباب الليبي للتهريب كـ "مهنة"، مع زيادة الفتن والنزاعات القبلية في الجنوب (فزان) تُهدِّد بانفصال كالسودان، وتراجع الثقة في الدولة أمام "أقليات دخيلة" تُغيِّر التركيبة وتُعزِّز الإرهاب، مما يُحوِّل المجتمع من متماسك إلى مجزَّل تُفاقمه البطالة والفقر (الذرعاني، 2023م؛ الخليل، 2025م).

تُلخِّص هذه المخاوف أزمة وجودية لليبيا كمجتمع محافظ، حيث يُتحوَّل التوتر الثقافي/الأمني إلى عدم استقرار مُستدِيم يُعيق التنمية ويغذِّي الصراعات، مُستلزمًا تدخلًا شاملاً يحمي الهوية ويُعيد الثقة (شبيك، 2023م؛ البوسيفي، 2025م).

الإشكاليات القانونية والآليات التشريعية

يبرز الإطار القانوني الليبي صرامة في مواجهة الهجرة غير الشرعية، حيث يجرم قانون رقم (19) لسنة 2010م الفعل في ذاته مع حصر الأعمال المساندة (تهريب، ونقل، واستضافة) في قائمة محددة، مع عقوبات متفاوتة (حبس، وسجن، غرامات) تُشددُ بظروف مشددة أو تعدد جرائم متباعدة (عقاب كل على حدة خلافاً لقانون العقوبات)، وتدابير إضافية، كالمصادرة والإبعاد، بالإضافة إلى حوافز إعفاء من العقاب للمبلغين قبل التنفيذ، مع تفعيل جهاز مكافحة الهجرة (قرار 2014/386م)، وجهاز مكافحة التسلُّل (قرار 2020/281م)، رغم معوقات سياسية ما بعد 2011م (الطوباشي، 2020م؛ موسى أحمد عبدی عمر، 2020م).

تُكشف الدراسات قصوراً تشريعياً يتطلب تعديل المادة 4 للاكتفاء بالقصد العام (الحصول على منفعة كظرف تشديد لا قصد خاص)، وتوسيع ظروف التشديد (قاصرون، وعاجزون، ونساء، وأسلحة، وإرهاب، وتعدد جناة، ووثائق مزورة)، مع تفعيل هيئة المرصد الوطنية (قرار 2023/87م) ولجنة عليا للهجرة (قرار 2024/16م) لقاعدة بيانات موحدة، إضافةً إلى قوانين دخول الأجانب (رقم 1987/6، 2010/84م) وقانون مكافحة التوطين (2023/29م) المقتضب الذي يُحال إلى سابقه دون علاج جذري للزواج المختلط وتغيير التركيبة (معيوف، 2025؛ أبوخريص، 2025م).

الآليات الأمنية والتعاون الدولي

تتعترف الآليات الأمنية بجهود ليبيا خلال عهد القذافي في منع التدفق مقابل مكاسب سياسية، لكن ما بعد 2011 شهد انهياراً أمنياً أدى إلى 678,386 مهاجراً في 2018م من 42 دولة، مع ضعف رقابة الحدود البرية (5000 كم) والبحرية، خاصة في الكفرة وسبها، حيث تنتشط شبكات السلاح، والمخدرات، والدعارة (خالد إيزيم وآخرون، 2019م؛ إدارة البحوث والدراسات: قسم الدراسات الاستراتيجية، 2018م).

تشدد الاتفاقيات الأوروبية-الليبية (إعلان طرابلس 2012، اتفاق تفصيلي أبريل 2012م) على تدريب الشرطة، ومراكز كشف التزوير، ومخيمات احتجاز مشتركة وسيطرة حدودية، مع اتفاق بروكسل 2018م (500 مليون يورو لأفريقيا)؛ لكنها تحمل ليبيا عبئاً غير متكافئ، مضيفة تدخلات تزيد المليشيات وتغير الديموغرافيا جنوباً عبر دعم قبلي أوروبي (إدارة البحوث والدراسات: قسم الدراسات الاستراتيجية، 2018؛ السطي، 2023م).

التداعيات الأمنية الإقليمية والدولية

ترتبط الهجرة بـ "عوامل طرد" (فقر، وبطالة، وحروب) و "عوامل جذب" (فرص عمل غير محترفة)، مع تطور النقل والاتصال الذي يغذي الأمل، وفشل حل مشكلات الفقر والمجاعة يدفع للخروج رغم المخاطر "قوارب الموت"، وتشكل البطالة الشبابية، وصورة النجاح المبالغ

للمهاجرين عوامل طرد وجذب متقاطعة، مع انفجار ديموغرافي يفشل سوق العمل في استيعابه (س. مصباحي وع. مصباحي، 2025).

ولذلك تُحوّل الهجرة لليبيا إلى "تهديد أول" للأمن العربي والمتوسطي بعد تدمير الناتو لمؤسساتها الأمنية 2011، مفرغة حدودها من الرقابة، ومنشئة فراغاً يغذي الإرهاب والجريمة المنظمة موجهاً أوروباً، مع مسؤولية الناتو عن "الفوضى" في شمال أفريقيا (المريض، 2024).

توصي الدراسات السابقة بضرورة إنشاء وزارة سيادية للهجرة والإرهاب، وخارطة طريق مشتركة شمال/جنوب المتوسط، وإعادة تنمية مناطق المصدر، والتنسيق مع حكوماتهم للإرجاع القانوني، مع بسط السيادة عبر المؤسسات المركزية الموحدة (المريض، 2024؛ أبوزيد، 2019).

تؤكد المعلومات المتاحة أن الهجرة أثرت سلباً على ليبيا (700 ألف مهاجر)، منشئة جرائم (سرقة، ومخدرات)، واختلال ديموغرافي، وبطالة، وتهريب، مع صعوبة المراقبة الحدودية (شبيك، 2023)؛ ولذلك يجب تطبيق واتباع استراتيجيات متجددة وتعزيز الحدود ومنافسة الشبكات للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة (البوسيفي، 2025).

دور الدولة والحلول المقترحة

تتجلى الحاجة الملحة إلى سياسات شاملة في ليبيا للتوازن بين متطلبات الاقتصاد والأمن والاستقرار الاجتماعي، حيث تعاني الدولة من تبعية للعمالة المهاجرة الرخيصة في قطاعات حيوية (بناء، وزراعة) مع تكاليف أمنية واجتماعية جسيمة، مما يتطلب مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين تفعيل القوانين الموجودة، كقانون مكافحة الهجرة غير المشروعة رقم (19) لسنة 2010 مع تعديلات تشديدية (تجريم الخروج غير القانوني، وتوسيع ظروف التشديد للقاصرين، والنساء، والإرهاب)، وإنشاء هيئة المرصد الوطني للهجرة (قرار 2023/87) ولجنة عليا لمتابعة الملف (قرار 2024/16)، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي مع أوروبا ودول الجوار لمراقبة الحدود بتقنيات حديثة (إدارات، وكاميرات حرارية)، وبرامج تنمية في دول المصدر (أبوزيد، 2025؛ معيوف، 2025).

تركز الاستراتيجيات المستقبلية على معالجة التحديات الديموغرافية والاجتماعية من خلال وضع خطة وطنية موحدة تشمل تفعيل دور المؤسسات الأمنية المركزية (إعادة هيكلة الجيش والشرطة، تقليص المليشيات)، ومراقبة الحدود الشاسعة (4300-6000 كم) بدوريات مشتركة مع دول الطوق، وحملات توعوية إعلامية ودينية تحذر من مخاطر التهريب والاحتكاك مع المهاجرين، مع تشجيع الاستثمار في الجنوب (فزان)، لتثبيت السكان المحليين وخلق فرص عمل، إضافة إلى إعادة المهاجرين طوعاً عبر UNHCR مع دعم تنموي مستدام في بلدانهم، لمعالجة الجذور (الفقر، والبطالة)، وتنظيم العمالة الأجنبية قانونياً دون توطين يغير التركيبة السكانية (أبو خريص، 2025؛ الخليل، 2025).

تكمل هذه الحلول تكاملاً بين الجهود الداخلية (بسط السيادة، وتشديد العقوبات على الشبكات)، والخارجية (شراكات غير ثنائية مع أوروبا، وتبادل بيانات)، مستلزمة إرادة سياسية تنهي الانقسامات؛ لتحقيق توازن يحمي الهوية والاقتصاد دون إغفال الكرامة الإنسانية (عمر، 2023؛ الميلودي، 2024).

المناقشة .

يقدم السؤال البحثي إطاراً متكاملاً لفهم تأثير الهجرة غير الشرعية على ليبيا، حيث يتداخل التوازن الاجتماعي والاقتصادي مع الحاجة لاستراتيجيات توفق بين الفوائد والمخاطر، وتتفق البيانات مع جميع الدفعات (أبوزيد 2025م، شبيك 2023م، البوسيفي 2025م) على أن الهجرة (700-867 ألف مهاجر) تشكل اختلالاً ديموغرافياً واقتصادياً مستديماً، غير أنها تتضاد في تفسيرها بين "ضرورة اقتصادية" (عمالة رخيصة في البناء والزراعة) و"تهديد ثقافي/أمني" (جرائم، وتغيير تركيبة)، مستلزمة تحسيناً للمقاربة من خلال تفقيه القوانين والشراكات المتوازنة.

تتحد المصادر في وصف الخصائص الديموغرافية (سؤال 1: 90% ذكور 20-45 سنة، 44 جنسية، 63% جنوب الصحراء) كمصدر اختلال (شبيك 2023م؛ المصراي 2014م)، وفي الآثار الاجتماعية (سؤال 2: تسول، وسحر، ودعارة، وزواج مختلط 105 حالة كفر) والاقتصادية (سؤال 3: بطالة الليبيين، وتنافس غير نظامي) كتداعيات سلبية متراكمة (البوسيفي

2025م؛ أبوزيد 2025م)، يتقاربان في التوتر المجتمعي (سؤال 4: اختلال هوية محافظة، وجرائم 01%) والحاجة لاستراتيجيات (سؤال 5: تشديد قوانين 2010/19، مراقبة حدود) كحلول مشتركة (الكوني 2025م؛ أبوخريص 2025م)، مؤكدة لأهداف البحث 1-5 بتحليل متكامل.

يظهر تضاد بين فوائد العمالة الرخيصة (Marinov & Tawiri, 2020) : تحويلات 5.38 مليار دولار، إعطاء يد عاملة ناقصة)، ومخاوف البطالة والجريمة (شبيك 2023: منافسة لليبيين، غسل أموال)، وبين صرامة القوانين (الطوباشي 2020: عقوبات متفاوتة، إفاء للمبلغين) وقصور تطبيقها (عمر 2020: معازل سياسية بعد 2011)، كذا تتضاد الآثار الجغرافية (قسم الدراسات 2018: موقع جذب) مع الهشاشة الأمنية (الكيلاني 2020: اختراقات إرهابية)، معكزة التوازن المطلوب في السؤال الرئيسي.

تحسن المصادر التحليل بإحصاءات (IOM 2023: 53% غرب ليبيا) واستفتاءات (المصراطي 2014م: 47% فساد حدودي)، غير أنها تفقد بعض العمق في قياس التأثير الكمي على الدخل القومي، أو نسب الجريمة بعد 2023، وتتجاهل تارة الجوانب الإنسانية (معاناة المهاجرين في مراكز احتجاز)، يحسن بحثنا بربط السؤالين 3 و 5: تنظيم العمالة (قانون 2010/84م) الذي يوازن الفوائد الاقتصادية مع الحماية الأمنية، متجاوزاً فجوة المصادر باقتراح قاعدة بيانات موحدة (هيئة المرصد 2023/87م).

نتائج الدراسة:

1. خصائص المهاجرين غير الشرعيين:

- غالبية المهاجرين إلى ليبيا هم من الفئة العمرية الشابة (18-35 سنة).
- يتركز الذكور في الأعمال اليدوية والصناعات غير الرسمية، بينما تشارك الإناث في الخدمات المنزلية.
- دوافع الهجرة غير الشرعية تشمل الفقر، والبطالة، والنزاعات المسلحة، والبحث عن حياة أفضل.

2. الآثار الديموغرافية والاجتماعية:

- أدى التدفق الكبير للمهاجرين إلى تغييرات في التركيبة السكانية والضغط على الخدمات العامة في المدن الساحلية الكبرى.
- ساهمت الهجرة غير الشرعية في خلق توترات ثقافية واجتماعية بين السكان المحليين والمهاجرين.
- زادت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من نشاط شبكات التهريب والجريمة المنظمة، مما أثر على استقرار المجتمع الليبي.

3. الآثار الاقتصادية:

- ساهم المهاجرون في توفير اليد العاملة الرخيصة للقطاعات التي لا يرغب فيها المواطنون المحليون.
- أوجد التدفق غير المنظم منافسة على الوظائف، خاصة في القطاع غير الرسمي، وتأثيراً على الأجور والإنتاجية.
- شكلت الهجرة غير الشرعية تحدياً في تحقيق التوازن بين الفوائد الاقتصادية وحماية مصالح السكان المحليين.

4. التوتر المجتمعي والتحديات الثقافية والأمنية:

- أثارت الهجرة غير الشرعية مخاوف بشأن الهوية الثقافية والانتماء الاجتماعي، وأدت إلى ضعف الروابط المجتمعية.
- ارتبطت بارتفاع معدلات الجريمة المنظمة وانتشار شبكات التهريب، ما زاد من القلق الأمني لدى السكان المحليين.
- استراتيجيات السياسة الممكنة:
- ضرورة تبني سياسات تنظيمية متكاملة تسمح بالهجرة القانونية، للاستفادة الاقتصادية مع حماية المجتمع المحلي.

- تعزيز برامج الاندماج الاجتماعي وتوفير التعليم والرعاية الصحية للمهاجرين ضمن إطار قانوني واضح.
- تحسين مراقبة الحدود وإدارة التدفقات بالتعاون الدولي والتقنيات الحديثة.
- دعم برامج العودة الطوعية للمهاجرين إلى أوطانهم الأصلية ضمن برامج إعادة تأهيل وتنمية، لضمان التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

التوصيات

1. تطوير سياسات الهجرة وتنظيمها:
 - ضرورة وضع سياسات شاملة للهجرة في ليبيا توازن بين الاستفادة الاقتصادية من اليد العاملة الوافدة وحماية مصالح السكان المحليين.
 - إنشاء أطر قانونية واضحة لتنظيم دخول وإقامة المهاجرين، بما يضمن حقوقهم الأساسية ويحد من الهجرة غير الشرعية.
2. تعزيز إدارة الحدود والمراقبة الأمنية:
 - تطوير قدرات الأجهزة الأمنية المختصة لمراقبة الحدود باستخدام التقنيات الحديثة، بما في ذلك أنظمة المراقبة الإلكترونية والرادارات.
 - تكثيف التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة شبكات التهريب والجريمة المنظمة المرتبطة بالهجرة غير الشرعية.
3. دعم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي:
 - تنفيذ برامج تعليمية وصحية واجتماعية للمهاجرين بما يعزز اندماجهم الاجتماعي ويحد من التوترات الثقافية.

- تنظيم برامج العمل القانونية للمهاجرين في القطاعات التي تحتاجها السوق المحلية، بما يحمي العمال المحليين من المنافسة غير العادلة.

4. التوعية المجتمعية:

- إطلاق حملات توعية تستهدف المواطنين والمهاجرين لتعزيز الفهم المشترك حول الحقوق والواجبات، والحد من التوترات الاجتماعية والثقافية.
- توعية المهاجرين بمخاطر الهجرة غير الشرعية والحيلولة دون استغلالهم من قبل الجماعات الإجرامية.

5. العودة الطوعية والتنمية المستدامة في بلدان الأصل:

- دعم برامج العودة الطوعية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية ضمن برامج إعادة تأهيل وتنمية مستدامة تتيح لهم فرص عمل وحياة مستقرة.
- التعاون مع المجتمع الدولي لتنفيذ مشاريع تنموية في الدول المصدرة للهجرة، لتقليل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع للهجرة غير الشرعية.

6. تطوير التشريعات والقوانين المحلية:

- تحديث القوانين الليبية المتعلقة بالهجرة بما يتوافق مع المعايير الدولية وحقوق الإنسان، مع مراعاة الاعتبارات الأمنية والاجتماعية.
- تشديد العقوبات على شبكات التهريب والأفراد المتواطئين معهم؛ لضمان ردع فعال ومنع انتشار الجريمة المنظمة المرتبطة بالهجرة.

7. تعزيز البحث العلمي والمتابعة المستمرة:

- إنشاء مراكز بحثية متخصصة لدراسة الهجرة غير الشرعية في ليبيا بشكل دوري، بما يتيح تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتطوير استراتيجيات مستدامة.

1. تحليل النتائج بالعودة إلى أسئلة البحث

- في الهدفين 1-2 (خصائص/آثار ديموغرافية): تتطابق السؤالان 1-2 مع بيانات IOM والمصراتي، مؤكدة اختلال جنسي/عمرى يؤدي لتغيير تركيبة (كفر 33%) وضغط على الخدمات (أمراض معدية).
- هدف 3 (أثر اقتصادي): يجيب السؤال 3 عن منافسة القطاعات غير الرسمية (بطالة لليبيين، وتهريب) مع فوائد قصيرة (Marinov & Tawiri, 2020).
- هدف 4 (توتر مجتمعي): يستكشف السؤال 4 هوية ثقافية متضررة (تنصير، وردائل) وأمنًا مهددًا (شبكات) (حميدة البوسيفي).
- هدف 5 (استراتيجيات): يقترح السؤال 5 تنظيمًا (تشديد قوانين، وشركات) يحقق توفيقاً (طه الكوني).

وتجيب نتائج البحث على السؤال الرئيسي بأن الهجرة تميز التوازن الاجتماعي/الاقتصادي باختلال ديموغرافي وتوتر ثقافي، والحل في استراتيجية شاملة (تفقيه قوانين، وتنمية مصدر، ورقابة حدود) توفق بين الفائدة والحماية، ويحسن التطوير بدراسات كمية مستقبلية وتقييم التطبيق للحلول، مؤكداً أهدافه بمقاربة علمية متوازنة.

الخاتمة:

تعد الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا ظاهرة متعددة الأبعاد، تمثل نموذجاً حياً لتحدي معاصر يجمع بين الفرص الاقتصادية القصيرة الأجل (دعم القطاعات ناقصة اليد العاملة) والمخاطر الاجتماعية، والأمنية، والديموغرافية طويلة الأجل، حيث يشكل تدفق أعداد هائلة من المهاجرين (من فئات عمرية وجنسية متنوعة تهرب من الفقر والحروب) اختلالاً هيكلياً يهدد النسيج الثقافي المحافظ والتوازن السكاني والقوة العاملة الوطنية، مؤدياً إلى تغييرات ديموغرافية ملحوظة، وضغط على الخدمات، وتوترات ثقافية واجتماعية، ومنافسة غير رسمية تؤثر على الأجور، والإنتاجية، وزيادة شبكات التهريب والجريمة المنظمة.

تطلب فهم هذه الظاهرة المعقدة مقارنة متكاملة تتعدى الإدارة الأمنية التابعة، لتشمل الجوانب القانونية والاقتصادية والإنسانية، ويكمن استقرار ليبيا في تطوير رؤية استراتيجية طويلة المدى ترتكز على خمسة محاور أساسية: تفقيه النظم القانوني بتشديد العقوبات وتنظيم العمالة

الأجنبية؛ استثمار التقنيات في مراقبة الحدود مع شراكات إقليمية؛ وتشجيع التنمية المستدامة في دول المصدر وحملات توعوية شاملة؛ وبناء مؤسسات أمنية مركزية. من خلال هذه المقاربة المتكاملة التي تضافر فيها جهود تعزيز سياسات الهجرة، وإدارة الحدود، وبرامج الاندماج والتعاون الدولي، ودعم العودة الطوعية- يمكن للليبيا أن تحول تحدي الهجرة من أزمة مهددة إلى فرصة للتطوير المستديم، محققه توازنا يضمن الكرامة الإنسانية والهوية الثقافية والنمو الاقتصادي في إطار سيادة وطنية مرتكزة على القانون والمؤسسات، مع مراعاة الاعتبارات الإنسانية وحقوق الإنسان، لتحقيق استقرار ديموغرافي واجتماعي وتنمية اقتصادية مستدامة.

أولاً: المراجع العربية:-

- 1-إيزيم، خالد؛ البهلول، سالم؛ كعبيبة، محمد (2019م)، "السياسات الأوروبية الليبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية ، الهجرة غير الشرعية: التداعيات والمواجهة - سرت - ليبيا / 18 ديسمبر 2019م).
- 2-أبوخريص، امحمد ضو (2025م)، "الهجرة غير الشرعية وسياسات التوطين في ليبيا: دراسة في القوانين الليبية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وتوطين الأجانب في ليبيا"، العدد (24)، المجلد (01).
- 3-أبوزيد، جمعة (2025م)، "الهجرة غير الشرعية في ليبيا: الخطورة والتحديات وسبل المعالجة"، المجمع الليبي القانوني، 25 نوفمبر 2025، من: <https://shorturl.at/24ouR>
- 4-أبوزيد، محمد (2019م)، "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي 2011 - 2017". جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير. عمان - الأردن.
- 5-جاب الله، رضوان سعد (2021م)، "تنظيم الهجرة غير الشرعية في القانون الليبي: دراسة مقارنة مع القواعد الدولية والإقليمية". جامعة المنصورة، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي الخاص.

- 6-الخليل، محمد محمد الأمين (2025م)، "جنوب غرب ليبيا وتداعيات الهجرة غير الشرعية: إقليم فزان، نموذجاً"، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (28)، يوليو 2025.
- 7-البوسيفي، حميدة على (2025م)، "الهجرة غير الشرعية في ليبيا (الإشكاليات - الآثار - الخيارات)، من: <https://democraticac.de/?p=104419>
- 8-الذرعاني، عبدالسلام (2023م)، "الأبعاد الاجتماعية للهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي"، جامعة بنغازي - كلية التربية - المرج، المجلة الليبية العالمية، العدد (70)، ديسمبر 2023 م .
- 9-السطي، الفيتوري صالح (2023م)، "الآثار العكسية للتعامل الأوروبي مع المهاجرين على دول المتوسط: دراسة الحالة الليبية 2012 - 2020"، جامعة بنغازي - كلية الاقتصاد. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة. المجلد (42)، العدد (01).
- 10-شبيك، سعاد فرج (2023م)، "الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي: دراسة تحليلية". جامعة بنغازي. مجلة كلية الآداب، العدد (55) يونيو 2023.
- 11-الطوباشي، معمر ميلاد (2020م)، "السياسة الجنائية للمشرع الليبي في مكافحة الهجرة غير القانونية" مجلة البحوث القانونية، العدد (11)، 2020.
- 12-عمر، علي مصباح (2023م)، "الهجرة غير النظامية أسبابها وآثارها على ليبيا"، مجلة الأستاذ، العدد (23)، خريف 2023.
- 13-عمر، موسى أحمد عبدی (2020م)، "الآليات القانونية والأمنية للحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة بليبيا"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية (HNSJ)، المجلد (01)، العدد (05)، 2020.
- 14- إدارة البحوث والدراسات: قسم الدراسات الاستراتيجية (2018)، "الهجرة غير الشرعية"، العدد (16)، أكتوبر 2018.

- 15- الكيلاني، سعيد عمار محمد (2024)، "الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي في ليبيا" كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة نالوت. مجلة شروس، العدد (05)، ديسمبر 2024.
- 16- المريض، رجب ضو (2024)، "الاستراتيجية الأمنية لمكافحة الهجرة غير القانونية في ليبيا <https://doi.org/10.58916/jhas.v9i1.231>
- 17- مصباحي، سناء؛ ومصباحي، العطرة (2025). "الهجرة غير الشرعية: إشكالية المفهوم والأبعاد"، مجلة التنمية، العدد (28).
- 18- المصراتي، عبدالله (2014). "الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي"، جامعة بنغازي، كلية الآداب والعلوم - المرج، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (30)، والعدد (59)، مارس 2014.
- 19- معيوف، طه الكوني المختار (2025)، "الهجرة غير الشرعية في ليبيا: مقارنة قانونية وأمنية لفهم السياق واقتراح الحلول، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (03) العدد (05)، سبتمبر 2025. <https://dujhss.uod.edu.ly/ojs/index.php/dujhss/ar/article/view/71>
- 20- المودي، عبدالرزاق ميلود إبراهيم (2024)، "التداعيات الأمنية، الهجرة غير الشرعية، مجلة القرطاس، المجلد (02)، العدد (25)، سبتمبر 2024. "الساحل الغربي، المجتمع الليبي <https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/article/view/1000>
- 21- الميلودي، وجدان (2024)، "تحو تصور لمواجهة الهجرة غير الشرعية".
- 22- وكالة الأمم المتحدة للهجرة IOM (2022)، المنظمة الدولية للهجرة - ليبيا: التقرير السنوي.
- 23- رئاسة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية - ليبيا، 24 يونيو 2025. من: <https://shorturl.at/Jedtq>
- 24- عين ليبيا، 2025. من: <https://shorturl.at/kurxi>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1-Marinov, M., & Tawiri, N. (2020). The economic impacts of illegal immigration on Libya. *Journal of Research and Economic Studies*, 15(6), 395-405.
- 2-Mengüaslan, H. and Arman, M. (2022). Turkish and libyan refugee deals: a critical analysis of the european union's securitarian irregular migration policy. *Journal of Liberty and International Affairs Institute for Research and European Studies - Bitola*, 8(1), 340-359. <https://doi.org/10.47305/jlia2281340m>
- 3-Orsini, G., Rota, M., Uzureau, O., Behrendt, M., Adeyinka, S., Lietaert, I., ... & Derluyn, I. (2022). Loops of violence(s) within Europe's governance of migration in Libya, Italy, Greece, and Belgium. *Politics and Governance*, 10(2), 256-266. <https://doi.org/10.17645/pag.v10i2.5183>